منظمات المجتمع المدني: آلية لترسيخ قيم المواطنة

Civil society organizations: a mechanism to consolidate the values of citizenship

أمينة حلال [1]،

[1] كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، hallal.amina@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2019/07/11 تاريخ القبول:2021/02/08 تاريخ النشر: مارس/2021

الملخص:

لقد نشأ مفهوم المجتمع المدني وتطّور في المجتمع الغربي بالموازاة مع مفهوم المواطنة التي هي في حقيقتها سلوك تطّوعي حضاري يقوم به الفرد لصالح وطنه، وهي مبنية على قيم ومبادئ الإنسان اتجاه وطنه ومجتمعه.

تحاول هذه الدراسة فهم طبيعة مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المواطنة وتداخلهما التاريخي والعملي من جهة، والدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تدعيم مفهوم المواطنة في المجتمعات، خاصة العربية منها في فترة الحراك الشعبي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: مفهوم المجتمع المدني، المواطنة، قيم المواطنة، المجتمع المدني العربي.

Abstract:

The concept of civil society emerged and evolved in Western society, has developed in parallel with the concept of citizenship, which is in fact a civilized voluntary behavior by the individual in the interest of their country, based on the values and principles of people towards their country and society.

This study attempts to understand the nature of the concept of civil society and the concept of citizenship and their historical and practical interaction, and the role played by civil society in strengthening the concept of citizenship in societies.

Key words: Civil society, Citizenship, Arab civil society .

مقدمة:

اهتّمت الدراسات السياسية منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي بموضوع المجتمع المدني، وذلك برصد وتحليل كلّ ما يتعلّق بطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة وانعكاسها على المجتمعات الحديثة. وترتبط أهمية المجتمع المدني بمدى فعالية مؤسساته المختلفة في السّاحة الاجتماعية ومدى تكملته للجهود الحكومية من أجل تغطية عجزها وقصورها.

ويعدّ مفهوم المواطنة من المفاهيم الأساسية التي أثرت بشكل كبير في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن السابع عشر باعتبارها نسقا متكاملا للأفكار والقيم، بحيث أصبح هذا المفهوم بمثابة مفتاح رئيسي لمعرفة تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة السياسية إلى جانب وظائف الدولة.

عادة ما تتبّنى مؤسسات المجتمع المدني مفاهيم المواطنة والمساواة والانتماء وتستخدمها لمخاطبة أفراد المجتمع من أجل تدعيم ثقافة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي والوطني، فكيف يساهم المجتمع المدني في تنمية قيم المواطنة داخل المجتمع؟ وما هو الدور الذي لعبه المجتمع المدني العربي أثناء الحراك الشعبي؟
تعتمد هذه الدراسة في مقاربتها التحليلية على منهج تحليل النظم الذي وضعه دافيد إستون، باعتباره إطارا تحليليا عاما لدراسة الظاهرة السياسية، عبر تفكيكها إلى عناصرها المكّونة من مدخلات، عمليات ومخرجات، مع قيام عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات. إن تحليل الدراسة سيكون من خلال تأطير المدخلات التي تشمل مفاهيم الدراسة النظرية: المجتمع المدني المواطنة، أما العمليات فتشمل دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة أما المخرجات فهي تبحث في النتائج المتمخضة عن تحليل العلاقة بين المجتمع المدني وقيم المواطنة والدور الذي يلعبه عمليا في تفعيل هذه الأخيرة وأخذنا كمثال المجتمع المدني العربي في فترة الحراك الشعبي.في حين أن التغذية الإسترجاعية تشمل الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.
فيما يتعلق بالمجال المكاني والزماني فالدراسة تهتم بالمجتمع المدني العربي في الفترة الممتدة من 2011 إلى يومنا هذا.

أولا: مقاربة نظرية لمفهومي "المجتمع المدني" و"المواطنة"

يتقاطع مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم المواطنة ويعتبران امتدادا وثيقا للدولة، حيث تصعب دراسة وتحليل كل مفهوم دون الرجوع إلى البعد التاريخي والثقافي والاجتماعي والجغرافي، وحتى الظروف البيئية والاقتصادية والدينية والأيديولوجية التي نشأ فيها.

1- مفهوم المجتمع المدني

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية المجتمع المدني كظاهرة تاريخية منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوربا، حيث ظهر تعبير المجتمع المدني في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر ليدلّ على "انخراط الأشخاص في الحياة المهنية مقابل رجال السياسة".[1]

أ- تطور المفهوم وخصائصه

ومنذ ظهوره شهد مفهوم المجتمع المدني سلسلة من التغّيرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، وباختلاف المجتمعات وأوضاعها من جهة أخرى، إذ تطّور مفهوم المجتمع المدني مع تطّور الليبرالية

الغربية حيث يعتبر آدم سميث أوّل من صاغ بصورة دقيقة المفهوم البرجوازي للمجتمع المدني الذي اعتبره آلية لخلق الثروة أكثر منه لتأسيس حياة خلقية ومدنية.

بعدها، جعل فلاسفة العقد الاجتماعي مفهوم المجتمع المدني مرادفا للمجتمع السياسي، حيث ربط جون جاك روسو مثلا بين المجتمع المدني والملكية، واعتبر الوصول إلى المجتمع المدني يكون عبر الانتقال من حالة الطبيعة الأولى أي من المساواة بين الأفراد إلى الملكية، وبهذا ترتبط نشأة المجتمع المدني بظهور الملكية الخاصة وتحديدا الملكية العقارية.[2]

رأى الفيلسوف الألماني فريديريك هيجل في المجتمع المدني مجموعة من الروابط القانونية والاقتصادية التي تجمع الأفراد في علاقات التبعية.[3] فبالنسبة له، الدولة هي وسيلة لتحقيق المجتمع المدني وفي نفس الوقت هي هدف، فالوصول إلى تشكيل الدولة يعني عقلنة الفرد وبروز المواطن.

عكس هيجل، استخدم دوتوكفيل المجتمع المدني للتعبير عن التنظيمات الوسطية، ميدان الفعل الحرّ الديمقراطي الذي يحدّ من غلو تدخل سلطة الدولة.[4]

وفي الأدبيات الحديثة ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالمفكّر الايطالي الشيوعي أنطونيو غرامشي الذي اعتبره مجال تحقيق الهيمنة في ظلّ سيادة الرأسمالية، حيث اعتبره فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدّعي بأنها خاصّة مثل النقابات والمدارس والهيئات الثقافية المختلفة.[5]

وفى الوقت الحاضر، مرّ استخدام مفهوم المجتمع المدني بثلاث مراحل رئيسية:

تميّزت المرحلة الأولى بانفتاح المجتمع المدني على الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف إضفاء الطابع الشعبي على نشاطاته، من خلال إدماج عناصر أو مسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع.

أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تسعى هذه الأخيرة إلى التراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يتحمّل ذاته ومسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت الدول الغربية مفهوم المجتمع المدني لتبرير انسحابها من القيام بأنشطة مكلّفة ماديا كانت مرتبطة بها لفترة طويلة.

تمثّل المرحلة الثالثة مرحلة تحوّل المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز قيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة، حيث طمح مفهوم المجتمع المدني أن يصبح أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية ووطنية بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير.[6]

عموما كان مفهوم المجتمع المدني موضوع تطوّر دلالي معقّد، فهو يرجع إلى فكرة التمدّن والحضارة وفكرة السلطة المضادّة والقطاع الثالث بالنسبة لمجموعة من المفكرين، أمّا بالنسبة للبعض الآخر فهو يمثّل الحقل الجمعوي وحتّى المتعاملين الاقتصاديين نفسهم. لذلك لا يمكن اعتماد تعريف واسع النطاق لمفهوم المجتمع المدني لأنه عادة ما يشمل كلّ ما هو خارج الدولة.[7]

كما يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالوظائف المختلفة وفقا للسياقات الاجتماعية والتاريخية المتنوّعة من جهة، والتوجّهات النظرية المحدّدة من جهة أخرى: فهو سلطة مضادة محلّ ممارسة هيمنة الطبقة المسيطرة عن طريق

التعبير عن إيديولوجيتها، كما هو فضاء لإدارة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تتحّملها السلطات العامّة أو لم يأخذها السّوق بعين الاعتبار.

لقد فتح مفهوم المجتمع المدني نقاشا واسع النطاق في الأوساط العلمية لمعرفة ما إذا تتوافق تسمية المجتمع المدني في الغرب مع ظاهرة المجتمع المدني خارجه. حيث حاول الباحثون التأكيد على الهوية الغربية للمفهوم من خلال التذكير بطريقة استخدامه في الفلسفة السياسية الغربية منذ القرن السادس عشر إلى اليوم. إن استخدام مفهوم المجتمع المدني كان بالتوازي مع عملية التحديث الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي الخاص بالعالم الغربي،[8] هذا ما جعله يرتبط بالعناصر الثلاثة التالية: النظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام السياسي الديمقراطي وظهور المواطنة كوعي سياسي واجتماعي ثّم كثقافة. وتعدّ هذه البيئة الخاصة مشكلة أساسية بالنسبة للاستخدام المعاصر للمفهوم في تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي غير الغربي.

وفي الأخير يمكننا تعريف المجتمع المدني إجرائيا كما يلي: هو الحّز أو المنظومة التي تعمل بشكل شبه مستقل عن هيمنة السلطة السياسية، حيث يقوم بتقديم العديد من الأعمال سواء كانت سياسية، اجتماعية أو ثقافية.

ب- المجتمع المدني في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

وإن كان المعنى الأصلّي للمجتمع المدني هو المجتمع السياسي الذي يحكمه القانون الأساسي في الدولة. فهو يتشكّل من مجموعة من الأفراد الرائدين في شتى المجالات من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وذلك لخدمة المجتمع، وتعزيز مؤسسات المجتمع وتنميتها، ضمن إطار قانوني نافذ على أرض الدولة، ودون الالتزام بنسق أو نظام ثابت وموحّد في كل الدول.

لقد وضع المجتمع الدولي عددا من المواثيق للحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية (حرية التجمع السلمي، حرية التنظيم أي تأسيس الجمعيات والنقابات والروابط والانضمام لها أو الخروج منها، وعدم إلزامية الانضمام لها أو البقاء فيها) أهّمها العهد الدولي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والتي يجب أن يكفلها دستور كل الدول الموقعة عليها.

وعلى الرغم من تأكيد المواثيق الدولية لحقوق الإنسـان على هذه الحقوق إلا أنها تعطي أيضا الحق للدول في وضع ضوابط واضحة في دسـاتيرها أو قوانينها لضبط ممـارسة هذه الحقوق دون الإخلال بها. إلا أن أغلب لوائح حقوق الإنسـان تؤكد على أن الضوابط التي تضعها الدول في دسـاتيرها أو قوانينها الداخلية للحفـاظ على أمنها الداخلي أو نظامها العام لا يجب أن تتخذ كذريعة لتقييد هذا الحق. كما أن هناك اتجـاهات مختلفة لحمـاية الحق في التنظيم من جانب دساتير دول مختلفة، سواء كانت دول متقدمة لها دسـاتير راسخة أم دول مرت بمـراحل تحول ديـمقراطي تغيرت في أعقابها دسـاتيرها بشكل شبه جذري، مثل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حاليا.

لقد عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين بعد دستور 23 فيفري 1989 (أول دستور جزائري بعد التعددية السياسية)، ويشير الفصل الرابع، المتعلق بالحريات والحقوق في مادته 33 إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى

أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة. وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعية والحزب وتحديدًا المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء الأحزاب، حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.

وفي المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر بعد دستور عام 1989، تم إصدار قانون الجمعيات 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر/كانون الأول 1990 والذي عرّف الجمعية في أحكام المادة الثانية بكونها "اتفاقية" تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح. كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص[9]. وعرفت الجزائر على غرار الدول العربية الأخرى جملة من الإصلاحات، أهمها: قانون الجمعيات، وهو القانون العضوي 12/6 المؤرّخ في 15 يناير/كانون الثاني 2012 المتعلق بالجمعيات، وعرّفت المادة الثانية منه الجمعية بكونها تجمع أشخاصًا طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعًا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني[10].

لقد كفل دستور 2016 إضافة لما كان من حرية إنشاء الجمعيات وحرية التجمع، حق جديد من الحقوق الجماعية لم تنص عليه الدساتير السابقة وهو الحق في التظاهر السلمي للمواطن في إطار القانون و هذا طبقا لما نصت عليه المادة 49.

بالتالي نلاحظ أن الدساتير منفتحة وإيجابية في شأن الحقوق والحريات، إلا أن القوانين المنظمة هي التي تفرض القيود والمعوقات على تأسيس وعمل المجتمع المدني، بداية من النصوص وصولا إلى المعوقات القانونية والعملية على أرض الواقع.

2- مفهوم المواطنة:

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة هي "علاقة بين الفرد والدولة وفقا لما يحدده قانون تلك الدولة، تتضمن مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتمنح للفرد حقوقاً سياسية مثل الانتخاب وتولي المناصب العامة". وميّزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تتضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج.[11] في حين لم تميز **الموسوعة الدولية** و**موسوعة كولير الأمريكية** بين الجنسية والمواطنة، فالمواطنة في الموسوعة الدولية هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، حيث تؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.[12] وفي **موسوعة كولير** الأمريكية المواطنة هي " أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما "[13].

تعرّف منظمة اليونسكو المواطنة أنها "مجموع عمليّات الحياة الاجتماعيّة التي عن طريقها يتعلّم الأفراد والجماعات، داخل مجتمعاتهم الوطنيّة والدولية، وأن ينّموا بوعي كافّة قدراتهم الشّخصيّة واتّجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم..."[14].

أما مدير المعهد العربّي لحقوق الإنسان فيرى أن المدلول الحديث للمواطنة يحيلنا على ثلاثة مفاهيم وهي: المفهوم السّياسّي ويقترن بحقوق المواطن في المشاركة في الحياة العامّة؛ المفهوم القانونّي ويهم الحقوق المدنية والاقتصادية للمواطن كالحقّ في الحياة والحرّية والأمن والمساواة والملكّية دون إغفال واجبات المواطن كحماية الوطن وأداء الضّرائب واحترام القوانين.

أما المفهوم الإداري للمواطنة يرتبط بأمرين أساسّيين هما: المشاركة في اتّخاذ القرارات الإدارية وحماية المعطيات الشّخصّية للمواطن كالأصل العرقّي والاجتماعّي والانتماء السّياسّي والمعتقدات الدّينية، واحترامها. [15]

يمكن دراسة مفهوم المواطنة بالاعتماد على مقاربة تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية وهي:[16]

1- البعد الفلسفي والقيمي: للمواطنة مرجعية فلسفية وقيمية تستمد دلالاتها من مفاهيم الحرية، والعدل، والحق، والخير، والهوية، والمصير والوجود المشترك، وذلك لأنها إنتاج ثقافي؛

2- البعد السياسي والقانوني: تحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية والعلائقية داخل المجتمع، ويتضمن هذا البعد التمتع بحقوق المواطنة الكاملة كحق المشاركة في التدبير واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات ثم القيام بواجبات المواطنة؛

3- البعد الاجتماعي والثقافي: وهو كون المواطنة تعكس منظومة السلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، أي مرجعية معيارية وقيمة اجتماعية، وكثقافة وناظم مجتمعي.

فالمواطنة مجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك، تتحدد أهم تجلياتها في الانتماء للوطن، والتمتع بحقوق المواطنة والالتزام بواجباتها، والمشاركة في تدبير الفضاء العام. وتحصر التربية على المواطنة في التنشئة الاجتماعية التي تحاول تربية الفرد/المواطن على تبني كل تلك القيم والنواظم السياسية والقانونية والمعرفية لمفهوم المواطنة، لتنعكس في مؤسساته وسلوكياته وعلاقاته المجتمعية داخل الفضاء العام المشترك (الوطن).

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن المواطنة هي ذلك الشعور بالانتماء للوطن كفضاء مشترك، والذي يوحد بين أفراد ينتمون إلى مجموعة بشرية واحدة، بحيث يمكنهم ذلك الانتماء من التمتع بالحقوق الفردية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويلتزمون بواجبات تتلخص في خدمة وطنهم بما يضمن ازدهاره ورقيه بين الأمم، ويشاركون في تدبيره مما يجعلهم يكتسبون صفة مواطنين، أما التربية على المواطنة فهي التنشئة الاجتماعية التي تستهدف تكوين المواطن الصالح.

لقد مّر مفهوم المواطنة بمجموعة من المراحل التاريخّية على مّر العصور، وفي معظم الأحيان لم يكْن يعرف بالمواطنة بل بتسميات وصيغ وممارسات مختلفة، تماشت مع حال المجتمع المدني وطبيعة النظام السياسي، الّذي ساد في كلّ حقبة. وبالّرغم من اختلاف التّسميات والمناهج والمبادئ الّتي أنشأت لحالة المواطنة، إلا أن سعي الإنسان نحو الإنصاف والعدل والمساواة من جهة، وكذلك حقه في المشاركة بمختلف مجالات الحياة وفي اتّخاذ القرارات من جهة أخرى، تعتبر البداية الأولى للتفكير في هذه الحالة.

تمثّل مدينة أثينا نموذجاً واضحاً تجسّدت فيه المواطنة في العصور القديمة، حيث تّم إرساء مبادئ العدالة والمساواة بين مواطنيها، وإشراكهم في اتّخاذ القرارات، وحقّهم بحضور الاجتماعات التي كانت تعقد علنا في

ساحةِ المدينة. بعدها تراجع مفهوم المواطنة في الفكر السياسي في العصور الوسطى، ليعود اهتمام الفكر السّياسي مجدّدا بمبدأ المواطنة في القرن الثالث عشر، حيث تم صياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير آليات ساهمت بتأسيس نظم حكم قوميّة من خلال حركات الإصلاح.

ويمكننا رصد ثلاثة تحوّلات كبرى مرّت بها التّغيرات السياسية التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة: إنشاء الدولة القومية، المشاركة السياسية، وإرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات. وبهذه التحولات التي تّمت عبر سبعة قرون، تم إرساء مبدأ المواطنة في دائرة الحضارة الأوروبية. ومع تشكل الدولة القومية الأوروبية الحديثة، التي أعطت لنفسها السيادة المطلقة داخل حدوده، ومن أجل منع استبداد الدولة نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء والتي أكد عليها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان سنة 1789، ثّم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ليدعّم ما جاء عليه سابقه.

المواطنة هي شعب يتكّون من أفراد يحترم كل فرد الآخر ويتحلّون بالتسامح تجاه التنوع المجتمعي. ومن أجل تجسيد المواطنة، وجب على القانون أن يعامل كل أفراد المجتمع على قدم المساواة بغض النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم الاجتماعية أو جنسهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع، وعلى القانون أن يحمي ويعزز كرامة واستقلال وحرية الأفراد، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي اعتداء على الحقوق المدنية والسياسية، وعلى القانون أن يمكن الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات.

ثانيا: القيم المؤسسة للمواطنة

تعتبر القيم من مكّونات الثقافة لذلك فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، لكن بالرغم من الاختلاف هناك قيم مشتركة بين مختلف الشعوب المتمثّلة في القيم الأساسية للمواطنة: المساواة، الانتماء والولاء .

1- المساواة : تمثل المساواة المبدأ والقيمة الأساسية للمواطنة حيث أنه لا يمكن أن يتمتع الفرد بالمواطنة إذا لم يعترف له بالمساواة مع غيره وإذا ما تعرض للتمييز أو الإقصاء.نجد قيمة المساواة في كافّة الأديان، كما أكّدت عليها الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية حيث حدّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 2 منه مضمون المساواة كما يلي : "لكلّ إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع، لاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء كان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا إلى قيد آخر علي سيادته".[17]

إن الحق في المساواة أصل الحريات وأساس الحقوق فهو يأتي في مقدمة القيم العليا باعتباره حقا طبيعيا للإنسان، فالمساواة قيمة ومبدأ يتم على أساسه الاعتراف بالحقوق والحريات للأفراد. وهي معيار لتطبيق جميع الحقوق والحريات و تحقق الكرامة الإنسانية. والحق في المساواة بين جميع الناس هو أساس الحرية مثلما جاء في توطئة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

وتأكيدا لمبدأ المساواة الذي أقرته المواثيق والمعاهدات الدولية أكّدت الجزائر على أهمية المواطنة في

دساتيرها، حيث أدرجت الحق في المساواة في أوّل دستور لها سنة 1963، طبقا للمادّة 19 التي تنص على: " لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات". وأكّد عليه المشّرع الجزائري صراحة من خلال المادة 28 من دستور 1989 التي تقر بمبدأ المساواة أمام القانون. وذهب دستور 2016 أبعد من ذلك من خلال المادة 32 التي تنفي وتحارب أي شكل من أشكال التمييز العنصري، ولم يكتف بالنص على مبدأ المواطنة وربطها بمبدأ المساواة بل أضفى على تجسيدها وحمايتها ضمانة أساسية من خلال نص المادة 35 "حث المؤسسات الوطنية وضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات عن طريق إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

لقد توسع مفهوم المواطنة في دستور 2016، هذا ما اتضح من خلال المادة 39 التي نصت على: "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون". كما انتقل المشرع الجزائري إلى إقرار العقاب على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات في المادة 41 : "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية". فالمواطنة طبقا للدساتير الجزائرية خاصة دستوري 1989 و2016 ليست مجرد مفهوم أو مبدأ بل تحاول مقاربة المفهوم بأخلاقيات الحياة العامة.

إلا أنّ الظروف المعاصرة التي تعيشها المجتمعات على اختلاف توجّهاتها وسياساتها جعلت تطبيق المساواة فيها يكون بنسب متفاوتة، فالمساواة حقّ للمواطنين وواجب على الدولة من خلال توفير متطلباتها وشروط تطبيقها عمليا. إنّ قيمة المساواة بين المواطنين هي المقّوم الأساسي للمواطنة.

2- الولاء والانتماء

تظهر قيمة الأفراد والمجتمعات والأمم في مقدار ولائها وانتمائها لأصولها وثوابتها، ومن هنا تظهر أهّمية الولاء للوطن باعتباره الأساس الأوّل الذي يسمح للفرد المطالبة بحقوقه ومنه يستطيع القيام بواجباته ضمن إطار قيم المواطنة.

يعدّ الولاء والانتماء بمثابة القاعدة التي تتأّسس عليها المواطنة، فالانتماء تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة، كونه يقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان أكبر يمنح الأمن والحماية.[18]

إن الانتماء حاجة متأصلة في طبيعة النفس البشرية حيث أنّه يوفّر الشعور بالأمن والاستقرار، ويساهم في تعزيز قّوة الوطن عندما يدافع عنه المواطنون من خلال تفعيل ممارسته كقيمة من منظومة قيم المواطنة الشاملة، لأن غياب التطبيق العملي يحّول الانتماء إلى مجّرد شعار.[19]

أما الولاء فهو شعور يتعلّق بوجدان الفرد تجاه جماعة أو فكر ما تأييدا لها وطاعة وإخلاصا وتضحية في سبيلها، فهو قلب الوطنية وجوهر الالتزام الذي بدوره يؤكّد مدى وجود الانتماء.[20]

من هنا يتّضح الفرق بين الولاء والانتماء، فالولاء علاقة بين طرفين ليس بالضروري أن تجمع بينهما صلة دم أو لغة أو دين مشترك فهي متغّيرة بتغّير أحد الطرفين أو بتغيير المكان والزمان، لكن الانتماء يعّبر عن علاقة فطرية دائمة كانتماء الفرد للأسرة أو القبيلة أو الوطن.

ففي حالة انعدام الانتماء والولاء يصبح الفرد في حالة حياد بالنسبة للآخرين والمجتمع فينحصر اهتمامه بنفسه ولن يهتّم بمسؤولياته اتجاه الوطن.

يعد التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، قفزة نوعية ومنعرجا حاسما في التكفّل بالهوية الأمازيغية من أجل ضم كل أطياف المجتمع وجعلهم يشعرون بانتمائهم للوطن، حيث تم بموجبه تعديل الديباجة التي ذكرت بالتاريخ النوميدي للجزائر، بالإشارة إلى أن "أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس واجهتها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمتد جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد". ونص دستور 2016 في مادته الرابعة على أن "تمازيغت هي كذلك لغة رسمية ووطنية، تعمل الدّولة لترقّيتها وتطويرها بكل تنّوعاتها اللّسانّية مستعملة عبر التراب الوطني..يُحدث مجمع جزائري للّغة الأمازيغّية يوضع لدى رئيس الجمهورية، يستند المجمع إلى أشغال الخبراء ويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة وفق قانون عضوي". دسترة اللغة الأمازيغية هي محاولة لتحقيق الوحدة والتماسك في أوساط المجتمع الجزائري، أعادت للهوية الأمازيغية بعدها الوطني في الدستور، مما ساهم بشكل كبير في نزع فتيل تأزم المطلب وتطبيع الأوضاع وانعتاق المنطقة من رواسب الماضي والتسابق نحو المستقبل على غرار باقي ولايات الوطن.

ثالثا: دور المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة

لقد أصبحت مشاركة المجتمع المدني في حياة المجتمع ضرورة حتمية، إذ لم تعد مؤسسات السلطة السياسية قادرة على الاهتمام بكلّ متطلبات المواطنين في حياتهم اليومية، لذلك أصبحت منظمات وجمعيات المجتمع المدني المختلفة تهتّم بمظاهر عديدة من الحياة الاجتماعية كالصّحة والثقافة... يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في ترقية المجتمع حيث أنّه يعبّر عن تلك الشريحة من المواطنين الذين ينتظمون تلقائيا بدون دافع سياسي من أجل القيام بنشاطات ترجع بالفائدة للمجتمع.

فإن وجود مجتمع مدني نشط من شأنه أن يشجع احترام المواطن للدولة والتعاطي الايجابي معها، وذلك عبر تعزيز قيم المساءلة والتفاعل والتجاوب، ومن ثم يحمي شرعية النظام السياسي. ومن شأن ذلك أيضا أن يحسن من قدرة الدولة على نيل ثقة مواطنيها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قيام شراكة قويّة بين المواطن والدولة يعطي نتائج إيجابية أكثر من تركيز الطلبات على الدولة، كما أنه يضاعف من قدرة الجماعات على تحسين وضعها والتخفيف من اعتمادها على الدولة.

لذلك فمن غير الممكن تصور إقامة دولة القانون والمؤسسات من دون العودة لروح مجتمعها المدني وتأسيس ثقافته في الجسم الاجتماعي، وضمان مؤسساته المستقلة عن سلطة الدولة، كي يأخذ المجتمع زمام المبادرة ويعبر عن حيويته وحراكه السياسي والثقافي، بما يخدم إعادة بناء دولة القانون والمؤسسات. إنّ الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من مجتمعها المدني، وليد مفاهيم السياسة المدنية والعقد الاجتماعي، تكون هشة وضعيفة مهما ادّعت القوة.

يساهم المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ترسيخ مفهوم المواطنة، العمل على تكريس سيادة القانون وكل ما من شأنه زرع ثقافة الدولة المدنية، مما يوضح الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في ترسيخ أسس بناء الدولة المدنية.

فمثلا من أجل تجاوز ثقافة العنف والتعصب القبلي يجب تجاوز المرجعيات التقليدية التي تتعدد وتتنوع في إطار تكويناتها القبلية إلى ثقافة التسامح، الإنصاف والمواطنة المتساوية، التي تتشكّل في تكوينها الحديث كما تعبر عنه دولة المؤسسات والقانون في إطار مفهوم الوطن والمواطنة المتساوية. هنا تلعب مؤسّسات المجتمع المدني دورا هامّا في عملية التوحيد الوطني والقومي بمحدداتها الثقافة والمعرفية التي تشكل وعيا جمعيا يعبر عن الهوية المشتركة بين أبناء الوطن الواحد، والوعي بمفهوم الوطن الذي يعدّ من أهم مفردات الثقافة السياسية الحديثة التي يكتسبها الإنسان في إطار عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

وبما أنّ مفهوم المواطنة من أهّم محددات الدولة الحديثة، تلجأ منظمات وجمعيات المجتمع المدني إلى اعتماد التربية المدنية كآليات لاكتساب الأفراد والجماعات لمواطنتهم، من حيث الوعي بحقوق وواجبات المواطنة كما تجسدت في الأطر الدستورية والقانونية الناظمة في الدولة والمجتمع، ووعي المواطن بمواطنته من خلال مفاهيم المساواة والحرية والإنصاف والمشاركة، وليس بالنظر إليها كمفاهيم مجردة بل أيضا كمفاهيم تتجسد على ارض الواقع، وهنا يصبح المواطن متفاعلا مع ما يحدث في مجتمعه من متغيرات وتحوّلات بل يكون مساهم في تحقيق ذلك التغيير والتحوّل .

كما تقوم منظمات وجمعيات المجتمع المدني بتوعية أفراد المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان، باعتباره منظومة متكاملة من الحقوق والحريات لا تقتصر فقط على الحقوق المدنية والسياسية بل تتضمن أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إنّ تنمية الوعي بحقوق الإنسان أصبح من أهم مجالات عمل منظمات المجتمع المدني كونأنّ ها تعتبر من أهم مجالات التنمية والتحديث في أي مجتمع من المجتمعات خاصة مجتمعاتنا العربية التي تتصف بارتفاع معدّلات الأمية وتدني مستويات التعليم والثقافة وضعف مستويات التحديث، فهي تعمل على نشر الثقافة المدنية بهدف إرساء أنماط جديدة من العقلانية في المجتمع، من خلال تجسيد وعي الأفراد بحقوقهم المدنية والسياسية وممارساته. وهي عملية تتشكل وفقها علاقة انتماء حقيقية بين أناس يشعرون بالانتماء إلى الوطن ومنه يسعون إلى بناء المجتمع الذي ينشدون العيش فيه وفق مبادئ المواطنة والمساواة.

رابعا: المجتمع المدني كفاعل في الحراك الشعبي العربي

إن المجتمع المدني مساحة مستقلة بين الفرد والدولة، يتألف من عدد كبير من الجمعيات التطوعية، التي تستند في عملها على المبادئ الأخلاقية المعترف بها والمقبولة في أوساط المجتمع، لاسيما التسامح، التعددية، المساواة، احترام الناس، المشاركة والتعاون وتسوية النزاعات من خلال التفاوض أو التشاور[21]. هكذا، يمكن للمجتمع المدني أن يزدهر في مساحة مدنية وفي بيئة تعترف ثقافتها السياسية بشرعية الاختلاف وقيم المواطنة، وتعدد وجهات النظر، واختلاف المصالح ، وتنوع مواقف الطبقة أو الإيديولوجية،... باختصار، ديمقراطية توافقية فيما يتعلق باحترام المؤسسات والقواعد والصراعات لأنها تفترض وتغذي التنوع. فما هي مميزات المجتمع المدني العربي؟

1- خصائص المجتمع المدني العربي

المجتمع المدني العربي ليس وليد العشريات الأخيرة (أي من تسعينات القرن الماضي مع التحّول الديمقراطي) حيث اقترن بظهور الإسلام، لأن السلطة السياسية لم تكن قادرة على احتلال جميع الفضاءات العامة. كان للمدينة العربية القديمة علماؤها، تجّارها، جماعاتها الدينية وحرفيها. خارج المدينة، لم يكن الريف خاملًا، حيث كانت القبائل تتمتع بفضاء من الحرية، فكانت الجماعات المختلفة من حيث طبيعتها (مهنية،..) تنتخب قيادتها، تنظم علاقاتها الداخلية، تحل نزاعاتها، وتموّل أنشطتها وخدماتها الاجتماعية دون اللجوء إلى دعم أو حماية السلطة مركزية.

لقد عرف هذا التوازن التقليدي للحكم مجموعة من الاضطرابات، في بعض الأحيان بسبب الإغواء ، لكنها كانت الاستثناء وليس القاعدة. لقد أّدى الاختراق الاستعماري إلى تفكّك هذا النظام التقليدي لتنظيم المدينة العربية والعلاقة بين السلطة المركزية والمجتمع المدني. لكنه سيظهر من جديد مع أزمة دولة ما بعد الاستعمار وسيشهد نموّاً مذهلاً في الثمانينيات، مع تطور منظمات حقوق الإنسان، المنظمات الخاصة غير الهادفة للربح، المؤسسات العلمية أو المنظمات الخيرية، وجمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات النسائية، والأندية الرياضية، والنقابات المهنية، ودوائر خريجي الجامعات، وخاصة المنظمات غير الحكومية، والذي يقدر عددهم اليوم بأكثر من125 000 في جميع الدول العربية، في حين أنها لم تتجاوز 10000 في أوائل الستينيات[22].

لقد ساهمت عدة عوامل خارجية وداخلية في تنشيط المجتمع المدني العربي في السبعينات والثمانينات والتسعينات. فمن أهم العوامل الخارجية نذكر ما يلي:

1 - ساهمت عولمة الاقتصاد التدريجية والتداول شبه الفوري للمعلومات والصور في كسر احتكار الدول للمعلومات، مما أدى إلى زوال الفكر الواحد الذي يصدر عن السلطة السياسية.

2 - كان لنهاية ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية (تشيلي، الأرجنتين والبرازيل) وكذلك ديكتاتوريات أوروبا (اليونان، البرتغال وإسبانيا) تأثيرا قويا، رأى من خلاله المجتمع العربي أن النظام الاستبدادي ليس نظام الحكم الوحيد، ولا يرتبط بطبيعة البيئة الاجتماعية أو الدينية للعرب.

3- لقد أدى تفكّك الإتحاد السوفيتي والاضطرابات الجيوسياسية في الشرق التي تبعته إلى إقناع عدد كبير من الأفراد بأن نظام الدولة الاشتراكية والحزب الواحد لا يضمن الحوكمة المستدامة على المدى الطويل ويؤدي إلى انحراف الدولة نفسها واستعباد لا يطاق للمجتمع.

4- انتصار الأيديولوجية الليبرالية الذي أثبت تفوقها الأيديولوجيات المنافسة. كان لهذا تأثير على نخب الدول العربية التي اختارت التخلي عن الاشتراكية والانفتاح. ولكن كيف يمكن فتح اقتصاد الدول العربية للعالم الخارجي مع الحفاظ على نظام سياسي مغلق؟

5 - التأكيد الغربي، على مستوى الهيئات الدولية، وخاصة في مؤلفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على الإصلاح الضروري للدول، تحسين أداء الإدارة ، مشاركة المجتمع المدني وتحرير التجارة والخصخصة.

أّما على المستوى الداخلي، هناك مجموعة من العوامل التي وّعت المجتمع المدني بدوره ومكانته أهمها:

1- التطورات الديموغرافية والاجتماعية التي عرفها المجتمع العربي على مدى ستون سنة، حيث تطّور عدد السكان العرب من 70مليون إلى 335 مليون نسمة ، 45٪ منهم تحت سن العشرين. الهجرة الريفية التي مّيزت كلّ الدول العربية دون استثناء ، حيث تطّور التحضر بمعدل 5 ٪ سنويًا، كما ازداد الاعتماد على استيراد الغذاء.

كل هذه التطورات زادت من الطلب الاجتماعي الموجه للدول العربية من خلال توفير التعليم لأكثر من 100 مليون عربي، توفير السكن للمواطنين في المدن التي أصبحت مكتظة بسبب النزوح الريفي، معالجة وإطعام المواطنين.

2- هذا في الوقت الذي تشهد فيه الدول العربية أزمة اقتصادية ومالية خطيرة بسبب ضعف القاعدة الضريبية وانخفاض مستوى ضريبة الدخل (± 20٪ من موارد الدول)، ثقل خدمة الدين (30 مليار دولار في عام 2007) ،هروب رؤوس الأموال وتطور الفساد، تبني استراتيجيات تنموية غير ملائمة، ضعف التكامل الإقليمي، إلخ.

3- في العقود الأخيرة، لم تعد للدول العربية نفس الموارد المالية للقيام بمهام التحديث (البنية التحتية، المصانع، التنمية الريفية، ...)، خلق فرص عمل وتقديم الخدمات الاجتماعية. حيث ما زالت الدول تمتلك الموارد (كما هو حال الدول المنتجة للنفط) ، لكن هذه الموارد مخصصة بشكل سيئ حيث تّوزع الدولة جزءًا من الريع وتمنع المجتمع من الاستيلاء عليه.

4-ارتفاع البطالة (± 20٪ من السكان القادرين على النشاط)، وبالخصوص في أوساط فئة الشباب (± 30٪ من العاطلين عن العمل) والنساء وخريجي الجامعات. لم يعد بإمكان سوق العمل استيعاب جميع أولئك الذين يتركون النظام المدرسي، وبالتالي وجب على الدول العربية أن تخلق 7 ملايين وظيفة كل عام، في حين تمكنت فقط من خلق ربع مناصب الشغل اللازمة، مما تسبب في إحباط كبير بين أوساط الشباب أدى إلى تكاثر الاحتجاجات الراديكالية.

5- تآكل الشرعية التي ترتكز عليها الدولة العربية ما بعد الاستعمارية لممارسة سلطتها السياسية (خاصة الشرعية التاريخية) حرر فضاء تسارعت منظمات المجتمع المدني إلى احتلاله. ولقد كانت المنظمات الإسلامية من بين أكثر المنظمات نشاطاً، بفضل جمعياتها الخيرية والتضامنية. لكن لم تكون الوحيدة التي احتلت الفضاء الشاغر الذي تركته الدول.

في الواقع، مازالت الدول العربية لم تصل إلى تكوين مجتمعات مدنية قوية. فمن جهة، المجتمعات المدنية العربية بعيدة عن انتزاع استقلاليتها، ومن جهة أخرى، الدول العربية (حتى الضعيفة) تبدي مقاومة استثنائية، بفضل مركزية أجهزة القهر وتحالفاتهم مع القوى الخارجية.

2- دور المجتمع المدني في دول الحراك العربي

نشطت جمعيات المجتمع المدني ذات الميول الليبرالية داخل المجتمعات العربية مع بداية التسعينات من القرن العشرين، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، تنمية الديمقراطية وغرس قيم المواطنة، وحاولت إيقاظ المجتمع وتحدي استبداد الأنظمة القائمة. كما شارك التيار الإسلامي، مثله مثل التيارات الأخرى، في الجهود الشعبية لمواجهة الأنظمة الاستبدادية، من خلال إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية.

لكن بعد عشر سنوات من بداية الحراك الشعبي العربي، ومع استمرار الثورات الشعبية في تعبئة الشارع ضد

قادته، يجب الإشارة إلى أن الجماعات التقليدية الراسخة في المجتمع المدني كانت غائبة بشكل ملحوظ عن المظاهرات المناهضة للنظام في المرحلة الأولى، لاسيما في تونس ومصر وليبيا وسوريا. في الواقع، يمكن القول أن هذه الجمعيات والجماعات، التي يُفترض أنها تمثل أفضل نشاط للمجتمع المدني، فوجئت مثلها مثل الأنظمة القائمة بحجم وتصميم الحراك الشعبي. نذكر مثال على ذلك جماعة الإخوان المسلمين المصرية، التي تشكل بلا شك الفاعل الرئيسي للمجتمع المدني المصري، كانوا مترددين للغاية في دعوة أعضائهم للانضمام إلى المتظاهرين الأوائل وتقديم الدعم اللوجستي للثورة. فيما يتعلق بالثورة التونسية، لم يشرع في الحركة الشعبية لا حزب ولا اتحاد ولا شخصية سياسية، هذا يؤكّد ضعف التزام تنظيمات المجتمع المدني مهما كانت اتجاهاتها الإيديولوجية.

هذا لا يعني أن تنظيمات المجتمع المدني التقليدية لم تشارك في المظاهرات، على العكس شاركت في المظاهرات لكن بصفة شخصية وليس في إطار موقف رسمي للجمعية التي ينتمون إليها. لذلك إذا حدّدت الدراسات حول الديمقراطية "قدرة المجتمع" على التمرّد ضد الاستبداد كعنصر حاسم في التغيير السياسي الديمقراطي، فإنها فشلت في تحديد الفواعل القادرة حقا على مرافقة التغيير، أو على الأقل الشروع فيه.

من جهة أخرى، قامت الأنظمة العربية الحاكمة بتطوير آليات منعت المجموعات التقليدية في المجتمع المدني (التي كانت تعتبرها الأنظمة كمعارضة لها) من تقديم بديل موثوق. فمن خلال استخدام مزيج من القمع، التعاون، الانقسام، حرّمت الأنظمة العربية القائمة المجتمع المدني من لعب دور السلطة المضادّة. وقد وافقت أغلبية منظمات المجتمع المدني على الالتزام بقواعد اللعبة التي وضعها النظام، وأعادت إنتاج نفس الآليات الاستبدادية التي استخدمتها الأنظمة القائمة في تعاملها مع الحكومة ومع بعضها البعض.

ومن خلال التركيز على مجموعات المجتمع المدني التقليدية وعلى أشكال نشاطاتها الهرمية والمنظمة، نلاحظ أنّ المجتمعات العربية شهدت تغيرات كبيرة لم تؤطرها جمعيات المجتمع المدني التقليدية. فبالرغم من أن الأنظمة السياسية العربية السابقة أعطت لتنظيمات المجتمع المدني التقليدية فضاء أوسع للنشاط، إلا أنها استخدمتها لتعزيز استبدادها. لقد أدت آليات استقطاب تنظيمات المجتمع المدني إلى ظهور ديناميكيات نشاط مختلفة على رأسها الحراك الشعبي العربي.

في هذا الصدد، فإن مفهوم "المواطنة النشطة" في نشاط المجتمع المدني في الواقع يجعلنا نلاحظ أن النشاط الكلاسيكي للمجتمع المدني (من خلال التأكيد على المنظمات والهياكل الرسمية) غير قادر على فهم تعقيد مختلف أشكال التعبير الصادرة عن المجتمع. كمايبيّ ن أن الانخراط على الصعيد السياسي والاجتماعي ليس من صلاحيات الهياكل الرسمية فقط، وأنه في الأنظمة الاستبدادية، يمكن للمواطنين ذوي مساحات التعبير المحدودة أن يقوموا بالتعبئة بمفردهم عبر حساباتهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وحتى في الحياة غير الافتراضية.

ونتيجة لذلك، قد تظهر العديد من الأشكال الأخرى للتصدي للأنظمة التسلّطية، من بينها الكتابات الفردية، المشاركة الجماعية في الأحداث غير السياسية أو حتى التعبير الفني (موسيقى، رسم،..). ويمكن تفعيل جميع أشكال المشاركة هذه بوقوع أحداث معينة، مثل ما حدث لمحمد البوعزيزي في تونس. لكن قبل هذه

الحادثة، كان هناك مستوى كبير من المشاركة والنشاط في المجتمع المدني التونسي، بأشكال مختلفة عن الأنماط التقليدية، مما يعكس حيوية المجتمع، على الرغم من قمع واستبداد النظام التونسي.

لكن هذا لا يعني أن المواطنة النشطة أو الالتزام الفردي وحده يكفي لشرح الحراك الشعبي العربي. فلولا وجود هيكل واسع وضعه أعضاء النقابات المحلية خلال الإضرابات التي وقعت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مصر وتونس، أو الأنشطة عبر الإنترنت التي استهدفت بعض السياسات الحكومية ووحشية الشرطة خاصة في تونس، لم يكن من الممكن تعبئة هذا العدد الهائل من الأفراد ووضع أسس التنسيق عام 2011. بالتالي الهياكل ضرورية للتغيير الديمقراطي، لكن الهياكل التي كانت حاسمة خلال الربيع العربي لم تكن تلك التي أنشأتها تنظيمات المجتمع المدني التقليدية. في هذا السياق، يجب الإشارة إلى النقاط التالية[23]:

أولا، إن ظهور فواعل جديدة، مثل الأفراد المدونين عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو إحياء النقابات، ساهم في إعادة النظر في مكّونات المجتمع المدني. حيث أن الفواعل التقليدية المكّونة للمجتمع المدني العربي التي تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت عاجزة عن إحداث التغيير في الدول العربية. لكن داخل المجتمع بشكل عام تتكون روابط حرّة بين الشباب الذين ليس لديهم انتماء سياسي وبالتالي تكون إمكانيات الدمقرطة أكبر. يجب أن تستند هذه الإمكانيات إلى موارد محددة للتعبير عن نفسها بالكامل. أثناء الحراك الشعبي العربي، خلقت الاحتجاجات الشعبية الضخمة والتفوق الأخلاقي المرتبط بالطبيعة السلمية للمظاهرات الظروف الملائمة لذلك. بالإضافة إلى ذلك ، فإن مشاركة الطبقة الوسطى المتعبة بشكل متزايد من سلوكيات الرأسماليين المقربين من السلطة الحاكمة، وفّرت الموارد المادية اللازمة لدعم الحركة.

ثانيًا، إن الوسائل التي يتم من خلالها التعبير عن النشاط الجمعوي اليوم قد عززت دور المواطنين النشطين حيث يمكنهم الاتصال بأشخاص آخرين من نفس التوّجه وبالتالي تكوين هياكل جديدة، من دون تسلسل هرمي قادرة على التصرف بسرعة وخارجة عن سيطرة الدولة. وقد أدى ذلك إلى تغيير أشكال المشاركة المعروفة بشكل عميق، ولكن أيضًا إلى تغيير النشاط الجمعوي بحد ذاته.

الخاتمة:

تتكامل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده في شتى الاتجاهات، وتعتبر منظمات المجتمع المدني من بين المؤسسات التي تصوغ قيم وتوّجهات الدولة والمجتمع وتنشرها. لقد أصبحت تربية المواطنة أساساً من أسس بناء المجتمع الحديث، وتنطلق من احترام القيم الاجتماعية وحرية التفكير وحرية الرأي والتعبير، وتهدف في نفس الوقت إلى تمكين المواطنين من فهم أنفسهم وأوطانهم والعالم من حولهم، وفهم ثقافتهم واحترام ثقافات الآخرين. ويعتبر المجتمع المدني بمختلف منظماته الأكثر تأهيلا للقيام بعملية التنشئة السياسية السليمة والتربية على المواطنة.

منظمات المجتمع المدني هي مؤسسات أهلية وجب عليها أن تكون قريبة من الناس وتعمل على تمكين الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم.

كما أن اكتساب حس الانتماء للدين وللوطن يضفي على نفسية الفرد الاطمئنان والاستقرار، فإن فقدانه سيؤثر لا محالة على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للوطن، وبالتالي فإن من أهم أدوار المجتمع المدني التربية والتنشئة على الانتماء والوطن، والذي يعدّ من أهم عوامل التنمية في المجتمعات الحديثة.

لقد أثبت تمرّد المجتمعات العربية ضد الأنظمة الاستبدادية أنه مختلف تماًما عن ذلك الذي ميّز أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في الثمانينيات، مما يشير إلى تغيير حقيقي في طبيعة النشاط المدني العربي.

إن النشاط المدني هو الذي يسمح بالتطور السياسي للعالم العربي الذي يعيش تحولات سريعة. الحراك الشعبي العربي لم يدق ناقوس الموت للنشاط المدني التقليدي، بالعكس من ذلك وهذا ما أثبتته مرحلة ما بعد الثورة في كل من تونس ومصر، حيث نشهد انتشارًا للجمعيات والجماعات غير الحكومية المصّممة على الوصول إلى الأهداف التي رفعها الحراك الشعبي. لكن الأمر متروك لصانعي السياسات لإعادة التفكير في أهمية النشاط المدني، ومراعاة أشكاله الجديدة والجهات الفاعلة الجديدة.

ومن أهم الاقتراحات التي خلصت إليها الدراسة:

- إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدول العربية بعد الحراك الشعبي على أسس جديدة ترتكز على مبادئ المواطنة، سيادة القانون، دولة المؤسسات وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية لكي تصبح العلاقة بين الطرفين محكومة بإطار قانوني مؤسسي قيمي يحقق نوعا من التوازن بينهما، وتسمح للمجتمع المدني بلعب الدور المنوط به. وقدرة المجتمع المدني على بناء هيكلي وأداء وظيفي يستجيب لطموحات المجتمعات الداخلية ويواكب مختلف التحولات الإقليمية والدولية، خاصة في ظل الثورة المعلوماتية وانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي خلقت مجتمعا مدنيا افتراضيا، والذي لعب دورا فعلا في الحراك العربي مقارنة "بالمجتمع المدني الواقعي".

- ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات لضمان دعْم وحماية منظمات المجتمع المدني العربي، وتبّني الإجراءات والأنظمة الداعمة لهذه المنظمات، بما يضْمن توفير التسهيلات المناسبة، والقضاء على العقبات التي تحول دون تطوير منظمات المجتمع المدني القائمة، أو تعرقل إنشاء الجديدة منها. وذلك عن طريق إشراك جميع فواعل المجتمع وتنظيم حوارات ومناقشات واسعة من أجل الوصول إلى عقد اجتماعي يضمن حقوق وواجبات كل الأطراف.

- على المجتمع المدني العربي إدراك العلاقة الحساسة التي تربطه بالنظام السياسي القائم، لذلك يجب أن تتميز بقدر نسبي من الاستقلالية والتخلص من التبعية المالية والقانونية الحالية، بالإضافة إلى ضرورة إدراك إطارات المجتمع المدني للدور المنوط لهم انطلاقا من مناخ الحرية التي يوفرها النظام الديمقراطي ومدى احترامهم لمبادئ وأسس الفعل الديمقراطي، القائم على الشراكة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تسهم في تحقيق تنمية سياسية فعالة للبلاد.

الهوامش:

1-جون اهرنبرغ (ترجمة: علي حاكم صالح): **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**. . ط1، ب المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص15.

2-حمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني-المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.** دار الحامد، عمان،102، ص 32

3-العياشي عنصر:" ما هو *المجتمع المدني؟* "، **مجلة إنسانيات**، العدد13، 2001، ص63.

4-هاشم حسين ناصر المحنك:**المسؤولية الأخلاقية لمنظمات المجتمع المدني**.ط1، دار أنباء للطباعة والنشر، العراق، 2013، ص09.

5-ستيفن ديلو (ترجمة ربيع وهبه) ، **التفكير السياسي و النظرية السياسية والمجتمع المدني**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة،القاهرة، العدد467 ، 2002 ، ص 120.

6-الحوار المتمدن عدد 4447، بتاريخ: **08/05/2014** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=413930

7-Gautier Pirotte, La Notion de société civile, Paris, Éditions La Découverte, 2007.

8-Bertrand Badie, L'État importé, L'Occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Éditions Fayard, 1992.

9- قانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الاولى 1411 الموافق 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات (الجريدة الرسمية العدد 53 لسنة 1990).
http://menarights.org/sites/default/files/2016-11/ALG_LawOnAssociation_AR_1.pdf

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 12-06 المؤرّخ في 15 يناير/كانون الثاني 2012 المتعلق بالجمعيات**، العدد 2، 15 يناير 2012.
http://www.apn.dz/AR/images/textes_reformes_politiques_ar/11-loi_12-06.pdf

11-علي خليفة الكواري: **مفهود الديمقراطية في الدول الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.

12-Anicet Le Pors, La citoyenneté, Paris, Collection « que sais je», 2011, p.3.

13-عبد السلام موكيل،" *المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي*"، **مجلة تاريخ العلوم**، العدد 1، ص28.

14-عمارة بن رمضان، **التربية على المواطنة وحقوق الإنسان**، .. http://wwwaihr.org.tn

15-نفس المرجع.

16-الصدوقي محمد، **التربية على المواطنة**، http://www. marocsite .net

17-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
http://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/international/UDHR%20-%20AV.pdf

18-عبد الودود مكروم: الإسهامات المتوقّعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة"، **مجلة مستقبل التربية العربية**، العدد 33، ص60.

19-محمد محفوظ وآخرون، **المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2008، ص107.

20-عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود: **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي**، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض،2011، ص89.

21- A.Oumlil, **La légitimité de la différence**, Rabat, 1991.

22- Bichara Khader, **États, démocratie et société civile dans le monde arabe**. CETRI. https://www.cetri.be/Etat-democratie-et-societe-civile , consulté le 09/01/2019.

23- Francesco Cavatorta, **Le printemps arabe : le réveil de la société civile. Aperçu général.** Annuaire Med 2012, p.90. https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2012/Cavatorta_fr.pdf